

دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي
بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة

م. م زينب يونس البياتي
قسم ادارة الاعمال
كلية المأمون الجامعة

أ.م. د. حسين عاشور العتابي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
جامعة بغداد

تاريخ قبول النشر: 2013/7/28 تاريخ استلام البحث: 2013/5/27

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان الدور الحيوي لصناعة التأمين في دعم الاقتصاد العراقي وتخطيط وتنمية الاستثمارات الوطنية إذ توفر الحماية المالية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة كما إنها إحدى أهم القنوات الرئيسية لجمع المدخرات الوطنية و استخدام تلك المدخرات في تمويل الاستثمارات الوطنية فضلاً عن توفير فرص جديدة للعمالة والحد من آثار التضخم. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على التقارير والاحصائيات السنوية لشركة التأمين العراقية العامة باستخدام أسلوب معادلة الارتباط والنمذجة الهيكلية. وتوصلت الدراسة خلال المدة 2002-2011 إلى أن هناك ارتباطاً وتأثيراً قوياً بين نمو الاقساط وتشجيع الاستثمارات وتحقيق الإيرادات، وان انخفاض الثقافة التأمينية فضلاً عن ضعف المركز المالي لكل من شركات التأمين يقف تحدياً امام تلك الشركات في اداء دورها الاقتصادي والاجتماعي . واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات موجهة الى شركات التأمين بهدف تعزيز الاداء من اجل دعم التنمية الاقتصادية في العراق ، اهمها نشر الوعي التأميني بالمشاركة بين جميع المسؤولين على شركات التأمين في العراق ،وزيادة دعم راس مال شركات التأمين من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية .

**The role of insurance companies in planning & development of the
Iraqi economy**

An Applied research at the Iraqi public insurance company

Asst. Prof. (Ph.D.)
Hussain Ashoor EL-Attabi
Post - Graduate Institute for Accounting
&Financial Studies
AL-Mamon University College

Asst. Instructor
Zaenab Younis AL-Bayati
Department of Business Administration
Baghdad University

Abstract:

The main objective of this research is to clarify the vital role of insurance in supporting the Iraqi economy and developing national investments when providing financial protection for individuals and enterprises against various risks

The research also shows how the insurance industry can be considered as one of the main channels for collecting savings to finance national investments to create employment opportunities and reduce inflation effects

To achieve the objectives and test hypothesis of the study, we used the annual reports and statistics of the Iraqi public insurance company, and we applied the correlate one equation style and structural modeling.

The research found during the period 2002-2011 that there was a strong link between premium growth and investment revenues also between insurance sense in the market and weak of the financial position of insurance companies was reason for weak performance and challenge to their economic and social role

The study concluded a set of recommendations addressed to the insurance companies to enhance performance in order to support Iraqi economic development; most important recommendation was to the company management team to clarify the important role of insurance companies, and increases insurance companies capital in order to keep pace with economic developments.

الكلمات الدالة: التأمين، الاستثمار، الأقساط، التنمية

المقدمة

يعتبر الفرد الخلية الأساسية لبناء المؤسسات الاقتصادية، وحتى يتحقق ذلك عليه ان يتمتع نفسياً بالاستقرار بعيداً عن أي عمل من شأنه ان يحدث له خطراً او يشكل له اضراراً مادية ومعنوية.

ويعد التأمين وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابياً في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة و التي تعتبر ركيزة التقدم.

ان أهمية هذا القطاع ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني كان الدافع الرئيسي الى الاشراف على الشركات القائمة على ادارته والاهتمام بها من خلال مجموعة من القوانين التشريعية والتنظيمية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية اموال المؤمن لهم. فضلاً على رفع رؤوس اموالها بهدف الاستمرار بعملها ومواجهة التحديات لتساير بذلك متغيرات البيئة الاقتصادية.

وللإلمام بما تقدم سيقسم البحث الى الجانب النظري وسيتناول واقع التأمين في العراق ثم بيان اثاره في الاقتصاد الوطني ثم الجانب العملي وينصب على اختبار الفرضيات وبيان الدور الاقتصادي والاجتماعي للتأمين والتحديات التي يواجهها.

مشكلة البحث: عدم ادراك اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين في العراق أهمية قطاع التأمين ودوره في الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى ضعف في تمويل هذا القطاع.

فرضيات البحث

أولاً- الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط من جهة، وتشجيع الاستثمارات وتحقيق الإيرادات من جهة أخرى.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:-

(1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط والاستثمارات.

(2) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط والإيرادات.

ثانياً- الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط من جهة، وتشجيع الاستثمارات وتحقيق الإيرادات من جهة أخرى، وتتبع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين وعلى وفق الآتي:-

1. الفرضية الفرعية الأولى (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط كمتغير مستقل وتشجيع الاستثمارات كمتغير تابع) .
2. الفرضية الفرعية الثانية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط كمتغير مستقل وتحقيق الإيرادات كمتغير تابع) .

هدف البحث :

- 1- بيان دور شركات التأمين في توجيه المدخرات الوطنية نحو الاستثمار للمساهمة في تخطيط و تنمية الاقتصاد الوطني.
- 2- عرض التحديات التي تواجه شركات التأمين في العراق والتي تقف عائقا امام اداء دوره بكفاءة.

منهج البحث: إن موضوع البحث يفرض إتباع المنهج الوصفي و التحليلي كأداة للإلمام بجوانب الموضوع من الناحية النظرية و دراسته من الناحية التطبيقية.

حدود البحث: شركة التأمين العراقية العامة كونها من الشركات الرائدة في العراق.

المبحث الاول الجانب النظري

واقع التأمين في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وتحدياته

يؤدي التأمين دورا مهما في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بما يقدمه من حماية تأمينية ضد المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الإنتاجية والمشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمحافظة على رؤوس الأموال بالإضافة إلى مساهمته في نمو الحركة العمرانية والصناعية من خلال استثمار فوائضها المالية(مرزة، 2009: 1) ، وفيما يأتي استعراض موجز عن سوق التأمين العراقي واثاره على الاقتصاد الوطني.

أولاً: التأمين في العراق: النشأة والتطور:

بدأ الاهتمام بالتأمين في العراق بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت مجموعة من التجار باستيراد البضائع من الخارج وبدأت حاجتها إلى التأمين عليها ، إذ قامت بعض الشركات الأجنبية بفتح فروع ووكالات لها في العراق لغرض التأمين على هذه البضائع، ولم تكن أعمالها تقتصر على التأمين البحري وإنما شملت التأمين من الحريق والتأمين على السيارات ، والحوادث الأخرى ، ثم التأمين على الحياة، وكانت الدولة تؤمن على ممتلكاتها لدى الشركات الأجنبية وتدفع لها مبالغ كبيرة مقابل ذلك على شكل أقساط تأمين مما أدى إلى تسرب الأموال العراقية إلى خارج العراق عن طريق هذه الشركات . ولغرض الحد من تسرب هذه الأموال.(عنبر وآخرون، 1990: 30، 75) أسست أول شركة تأمين حكومية باسم شركة التأمين الوطنية بموجب القانون المرقم بـ '56' لسنة 1950 برأس مال اسمي قدره مليون دينار وتمارس أعمال التأمين على اختلاف أنواعه واستثمار رأس المال بالطريقة التي يقرها مجلس الإدارة(مرزة، 2006: 6).

عام 1960 صدر القانون المرقم '21' وهو قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية (شركة مساهمة) والذي جرى تعديله بالقانون المرقم بـ132 لسنة 1964 الذي ألزم شركات التأمين المؤمنة كافة بإعادة نسبة 25% من عمليات التأمين لدى الشركة بهدف التقليل

من استيراد خدمات إعادة التأمين وتصدير خدمات التأمين إلى الخارج لزيادة نشاط شركة إعادة التأمين العراقية في الأسواق الدولية.

لذا فإن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين الحكومية والخاصة وفروع ووكالات شركات التأمين العربية والأجنبية التي كانت عاملة في العراق لغاية صدور قرارات التأمين عام 1964 هي كما مبين أدناه :- (عزيز، 2005 : 63).

أ - شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية:

1) شركة التأمين الوطنية - شركة حكومية - تأمين مباشر. 2) شركة بغداد للتأمين. 3) شركة إعادة التأمين العراقية- شركة حكومية-إعادة تأمين. 4)- شركة التأمين العراقية. 5) شركة التأمين التجاري. 6) شركة الاعتماد للتأمين. 7) شركة الرشيد للتأمين. 8) شركة الرافدين للتأمين. 9) شركة دجلة للتأمين.

ب - فروع ووكالات شركات التأمين العربية والأجنبية:

1) شركة الاتحاد الوطني. 2) شركة الضمان اللبنانية. 3) شركة الشرق للتأمين. 4) شركة مصر للتأمين. 5) شركة التأمين العربية. 6) شركة رويال للتأمين. 7) شركة أطلس للتأمين.

8) London Profencial Marine and General Insurance. 9) San Insurance Office. 10) Cardian For Insurance. 11) American Life Insurance. 12) Profencial for Insurance.

بعد صدور قرارات التأمين بموجب القانون المرقم بـ '99' لسنة 1964، ارتبطت شركات التأمين المحلية والعربية والأجنبية كافة بالمؤسسة الاقتصادية التي أنشئت بالقانون المرقم بـ '98' لسنة 1964 عن طريق المؤسسة العامة للتأمين التي اعتبرها القانون المذكور إحدى مكوناتها مع المؤسسة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للتجارة وبموجبه ترتبط بالمؤسسة العامة للتأمين جميع منشآت التأمين التي تمتلك الحكومة في حينه أو في المستقبل كامل رأسمالها كما ورد في نص القانون المذكور .

أدى صدور قانون التأمين المرقم 99 لسنة 1964 إلى توقف العمل بالقانون المرقم بـ '49' لسنة 1960 (وهو قانون شركات ووكلاء التأمين في العراق) والذي ينظم شؤون شركات ووكلاء التأمين في العراق وكيفية منحها إجازة ممارسة العمل وأسلوب الرقابة عليها واعتبار وزارة التجارة الجهة المسؤولة عنها.

بصدور قانون المؤسسات العامة المرقم بـ '166' لسنة 1965 أصبح ارتباط المؤسسة العامة للتأمين بوزارة الاقتصاد حيث ورد في المادة (1) منه انه تنشأ بهذا القانون المؤسسات العامة الآتية وتكون لكل منها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري مركزها في بغداد وترتبط بالوزارة المبينة أدناه:

أ - المؤسسة العامة للتجارة - وزارة الاقتصاد.

ب - المؤسسة العامة للتأمين - وزارة الاقتصاد.

ج - المؤسسة العامة للصناعة - وزارة الصناعة.

د - المؤسسة العامة للمصارف - وزارة المالية. (السيقي، 2006 : 54)

بعد تحويل ارتباط المؤسسة العامة للتأمين إلى وزارة المالية وعدها الجهة المسؤولة عن نشاط التأمين أصبحت الشركات الحكومية المملوكة للدولة بالكامل والتابعة للمؤسسة العامة للتأمين ثلاثة شركات متخصصة وكما مبين أدناه:

أ- شركة التأمين الوطنية - تأمينات عامة عدا الحياة.

ب- الشركة العراقية للتأمين على الحياة - تأمين الحياة.

ج- شركة إعادة التأمين العراقية - إعادة تأمين.

ألغيت المؤسسة العامة للتأمين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ب'193' في 1987/1/4 ونقلت حقوقها والتزاماتها إلى الشركات التابعة لها والتي

ارتبطت بمركز وزارة المالية على ان تحتفظ باستقلالها المالي والإداري وشخصيتها المعنوية ونقلت صلاحيات رئيس المؤسسة العامة للتأمين إلى المدراء العامين للشركات وإلى صلاحياتهم في كل ما يتعلق بالأمر الإداري والمالية والفنية وحسب مقتضيات العمل .
في عام 1988 جرى إلغاء التخصص في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للتأمين على الحياة بهدف تهيئة فرص المنافسة بين الشركتين في ممارسة جميع أنواع التأمين بضمنها التأمين على الحياة مما اقتضى تعديل اسم الشركة العراقية للتأمين على الحياة إلى شركة التأمين العراقية كما تقرر إلغاء إسناد حصص إلزامية من أعمال الشركتين إلى شركة إعادة التأمين العراقية استناداً لما جاء في القانون رقم '136' لسنة 1988 (لتعديل قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية رقم '21' لسنة 1960).

يتضح مما تقدم إن قطاع التأمين العراقي لم يشهد متغيرات جذرية منذ عام 1964 الذي صدرت فيه قرارات التأمين حيث بقي النشاط التأميني المباشر حكراً لشركتين حكوميتين وشركة إعادة تأمين حكومية واحدة لغاية عام 1997 الذي حصلت فيه انتقالاً جديدة نبينها أدناه (عبد الله ، مصدر سابق: 57):-

أ- أصدرت الدولة في عام 1997 قانوناً للشركات العامة برقم '22' وقانوناً جديداً للشركات الخاصة والمختلطة المرقم '21'، وقد تأسست الشركات الخاصة الآتية إلى جانب الشركات الحكومية:-

1. شركة الأمين للتأمين.
2. شركة الحمراء للتأمين.
3. شركة دار السلام للتأمين.
4. الشركة الأهلية للتأمين.

وبدأت جميع هذه الشركات بممارسة أعمالها في جميع أنواع التأمين وخضعت أعمالها إلى المراقبة من قبل الجهة القطاعية (مراقب التأمين في وزارة المالية).

ب- اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم بـ '192' في 1998/12/3 والذي تقرر فيه أن تكون وزارة المالية هي الجهة المختصة بنشاط التأمين (عزيز، مصدر سابق: 57)

وبعد انهيار النظام السابق والانفتاح على العالم الخارجي في نيسان 2003 ازادت شركات التأمين الخاصة إلى إلا إن دورها وحجم أعمالها مازال ضعيفاً . وبغية إعطاء التأمين مساحة أكبر من العمل صدر قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 ، وبفضل هذه القانون تم تأسيس ديوان التأمين العراقي (أول جهاز مختص بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين) الذي فتح الباب أمام شركات القطاع الخاص سواء في الداخل أوفي الخارج للمشاركة في تنشيط دور التأمين في العراق ، والذي كان قد شهد انحساراً وتراجعا في فترة الحصار حتى إصدار القانون المذكور . وتأسست جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق التي لم تثبت فاعليتها

بعد (كمال ، 2008 : 67-76)

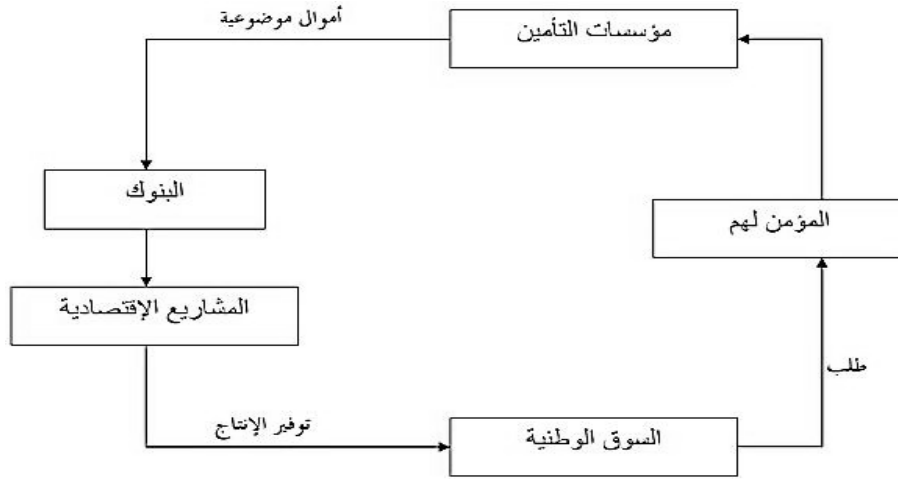
ثانياً: آثار شركات التأمين في الاقتصاد الوطني العراقي:

تعد شركات التأمين من الشركات ذات النشاط المالي وذات الخصوصية المتعلقة بالاستثمار وتوظيف الأموال ولكن وفق صيغ تعاقدية تحقق مقاصد اجتماعية واقتصادية ، وتؤدي شركات التأمين سواء في القطاع العام أو الخاص أو المختلط دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني لأي بلد وذلك لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق برامج التنمية . ويمكن بوجه عام إيجاز انعكاسات التأمين المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني في النقاط الآتية (1 : 2011 : deepan):-

أ- آثار التأمين في تحقيق توازن السوق وزيادة الانتاجية

1- آثار التأمين في تحقيق توازن السوق: يؤدي التأمين دوراً لا يستهان به في القضاء على التضخم من خلال امتصاصه للفائض في الاموال على شكل اقساط والتي يستعملها في تمويل المشاريع الاقتصادية المباشرة او بوضع اموالها في البنوك التي بدورها تقوم بتمويل المشاريع

الاقتصادية التي تؤدي الى الزيادة في العرض والطلب وتحقيق التوازن بينهما واطهار الدور الذي يؤديه التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني (محمد، 2007:76) والشكل (1) يوضح اثر التأمين في تحقيق التوازن في سوق الاقتصاد الوطني



الشكل (1) يوضح اثر التأمين في تحقيق التوازن في سوق الاقتصاد الوطني (المصدر: محمد، يرقى، دور التأمين في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، 2007:77)

2- اثر التأمين في زيادة الانتاج: ان وجود التأمين يساعد الافراد على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين الذي يوفر لهم حماية وامن. ونجد بان كل مؤمن له سيظمنن الى تعويضه وعائلته في حال الاصابة باي مرض او تعرضه الى الخسائر، وهذا ما يشجع العمال للعمل بكفاءة اعلى وبأطول مدة ممكنة مما يؤدي الى زيادة الانتاج (الشيخ، 2007: 31)

ب- اثر التأمين في ميزان المدفوعات واعتباره كبديل عن الادخار ان للتأمين اثراً واضحاً في ميزان المدفوعات لأية دولة فضلاً الى اعتباره كبديل عن الادخار ويمكن ايجاز هاتين النقطتين بما يلي:-

1. اثر التأمين في ميزان المدفوعات : يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الاموال حيث تسجل اقساط اعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج وكذلك تسيير محفظة الاصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات اعادة التأمين في الخارج.

وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الاموال الواردة والاموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال الى الخارج تناسباً عكسياً مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية. (نوال، 2001: 72)

2. التأمين كبديل عن الادخار: يعتمد الانسان منذ القدم في مواجهة مختلف المخاطر التي تعرض لها على الادخار، وتكوين احتياطي لهذا الغرض، فيقوم بادخار جزء معين من دخله وذلك بصفة منتظمة، وبهذا الشكل يكون لديه مبلغ معين يستخدمه عند الشيوخة او المرض او لما يتعرض له من حوادث مختلفة كالسرقة وغيرها. ان التجاء الانسان الى وسيلة الادخار تجعله يعتمد على نفسه في مواجهة الاخطار المختلفة والحوادث بما يدخره من مصادره المالية لحاجته المستقبلية، حيث يجد مدخراته التي ادخرها تحت تصرفه عند وقوع الخطر فتغنيه عن طلب المعونة ومساعدة من الغير، غير ان وسيلة الادخار لا تكون فعالة في بعض الاحيان

وعديمة الجدوى من الناحية العملية، ثم ان مواجهة الاخطار تتوقف على مدى كفاية المدخرات لإزالة اثار هذه الاخطار او التخفيف منها بقدر الامكان، فضلا الى هذا يقع الخطر قبل ان يكون الانسان ادخر ما يكفي لمواجهة هذا الخطر وفي مثل هذه الاحوال يكون الادخار وسيلة غير مجدية، وكذا الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تضطر الى تعديل جزء من رأسمالها اذا اعتمدت هذه الوسيلة لمواجهة الاخطار التي يواجهها وبذلك فان نطاق نشاطها يتأثر كبيرا. وعلى هذا الاساس فكر الانسان في طريقة اخرى تكون مخالفة ومجدية من شأنها ان توفر له الامن والضمان في مواجهة الاخطار التي يتعرض لها سواء في شخصه او ماله وهذه الوسيلة هي التأمين التي يتكفل بإزالة المخاطر المؤمن عليها عند وقوعه (الحكيم، 2011: 3)، فضلا الى انه يحارب تجميد رؤوس الاموال المدخرة ويوجهها الى الاستثمار والفائدة العامة. (1: 2012 ، ghsal)

ج- أثر التأمين في تمويل المشاريع وتشجيع الاستثمار وتجنب تجميد رؤوس الأموال

يعد التأمين وسيلة لتشجيع الاستثمار وتمويل المشاريع وتجنب تجميد رؤوس الاموال ويمكن ايجاز ذلك بما يأتي:- (1: Khan, Intrnet) .

1- يقوم التأمين بتمويل المشاريع الاقتصادية وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يوفرها، فمن خلال هذه الأموال المتجمعة يمكن تكوين احتياطات تحتفظ بها الشركات لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن له فتستخدمها في تمويل المشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة المشاريع الاقتصادية الجديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.

2- تشجيع رؤوس الأموال و تجنب تجميدها : يستطيع رجال الأعمال تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها، وذلك بدفعهم قسطا معيناً لتحقيق ضمان ضد الخسائر المالية المحتمل وقوعها نتيجة وقوع خطر لأن المنشأة التي لا تعتمد وسيلة التأمين تضطر إلى تعطيل جزء من رأسمالها لمواجهة هذه الأخطار مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات و يتم استعمال وسيلة التأمين عند هذه المنشأة لتقدير الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأخطار بالاعتماد على طرق علمية مبنية على الدقة والخبرة دون استعمال أصحاب المشاريع جميع أموالهم و ذلك من خلال ضمان تعويض ما يواجههم من خسائر مقابل مبلغ متواضع يدفع لهيئة التأمين. (الحكيم، مصدر سابق: 3)

ثالثا: التحديات التي تواجه نشاط التأمين في العراق

يواجه نشاط التأمين في العراق جملة من التحديات التي تؤثر في أدائه ودوره وكفاءته ويمكن ايجاز تلك التحديات بنوعين :-

اولا: تحديات تخص المجتمع:

وتنصب على محدودية الثقافة التأمينية والتعامل مع التأمين مما ينعكس سلبا على تقبل الافراد للتأمين

ثانيا: تحديات تخص شركات التأمين ، وتتلخص بما يلي:-

- 1- ضعف المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في العراق
- 2- عدم توفر الاغطية التأمينية التي تخص المجتمعات الاسلامية والاكتفاء باستنساخ تغطيات تأمينية من الدول الاجنبية التي تختلف بالعادات والثقافة، وان توفرت لا تجد نصيبها من الدعاية والاعلان المطلوبة لتغيير ثقافة افراد المجتمع حول نشاط التأمين.
- 3- عدم الاهتمام الكافي بتنمية الموارد البشرية المؤهلة تأمينيا للتعامل على المستويين المحلي والعالمية في مجالات الاكتتاب وقياس الخطر والخبرة الاكتوارية.

4- الاعتماد على المنتجين الافراد ومهاراتهم بالرغم من جهودهم الا انها مهارات فردية تحتاج الى الموهبة والصقل والتدريب لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع.(حسن، 1997: 6-7)

المبحث الثاني الجانب العملي للبحث

شركة التأمين العراقية ودورها في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي

يتناول هذا المبحث نشاط شركة التأمين العراقية باعتبارها موضوع البحث بوصفها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم ، ثم إعادة استثماره، وتحقيق الإيرادات، فضلا عن اختبار صحة الفرضيات وبيان التحديات التي تواجهها شركات التأمين في العراق.

اولا: شركة التأمين العراقية العامة : أسست الشركة في 14/10/1959 استنادا الى قانون الشركات التجاري رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة اهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع انواع التأمين واعادة التأمين ،وتخضع لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005.

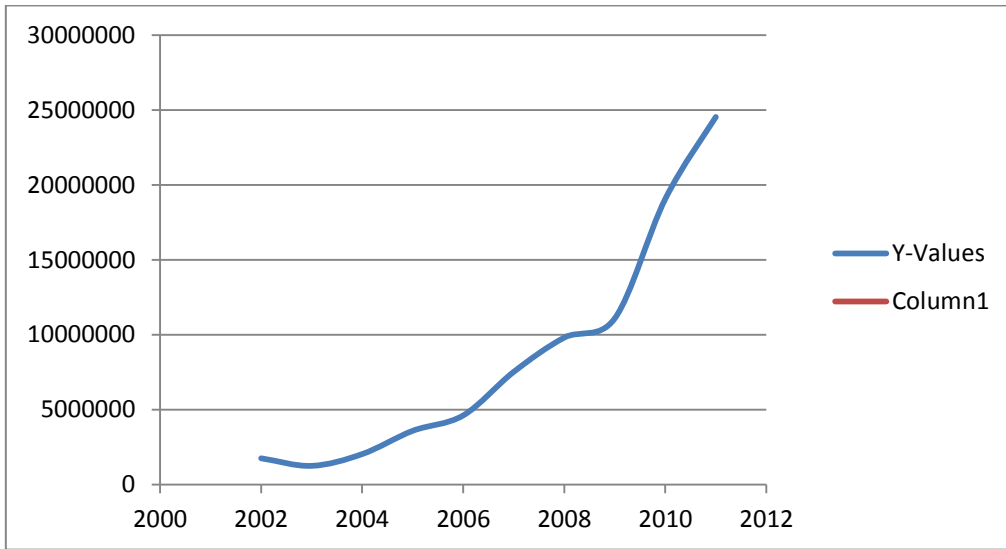
يبلغ راس مال الشركة الاسمي والمدفوع مليار دينار عراقي بعد ان تمت زيادته استنادا الى قانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 ونشر في الوقائع العراقية بعددها المرقم 4121 في 2009/5/11.

تهدف الشركة الى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين افراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والايادات المتحققة منها. يلاحظ من الجدول رقم (1) زيادة قدرة الشركة على تشجيع المدخرات الوطنية التي تتمثل بالأقساط الاجمالية لمختلف فروع التأمين خلال المدة 2002-2011 اذ نلاحظ إن إجمالي الأقساط المنتجة قد تناقص من **1758199** ألف دينار في عام 2002 وثم استمر في الزيادة إلى **24529277** ألف دينار عام 2011.

وتجدر الإشارة ان نسبة النمو المتحققة تحتسب من خلال الاقساط الحالية- الاقساط السابقة/الاقساط السابقة

جدول (1) يبين الاقساط الاجمالية خلال المدة 2002-2011(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	الاقساط الاجمالية	نسبة النمو %
2002	1758199	-
2003	1254296	(-29%)
2004	2038052	63%
2005	3591949	76%
2006	4617828	29%
2007	7526657	63%
2008	9810627	30%
2009	11092381	13%
2010	19068592	72%
2011	24529277	29%
المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات السنوية لشركة التأمين العراقية العامة 2011		



الاقساط الاجمالية بالآلاف الدنانير للأعوام 2011-2002

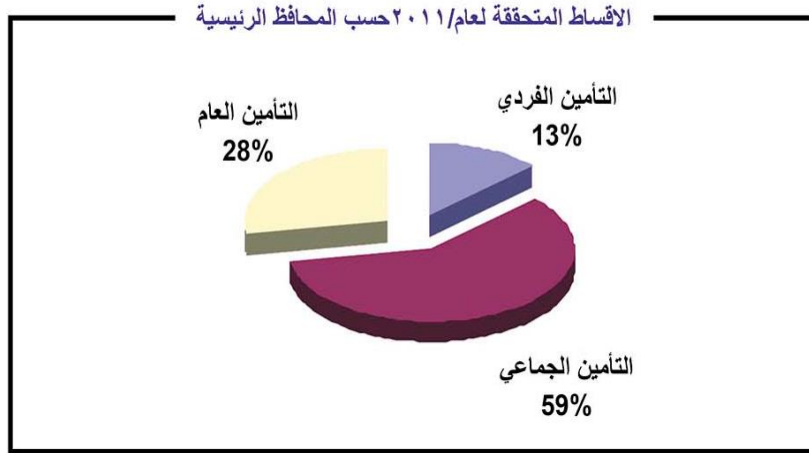
الشكل من إعداد الباحثين

وبيين الجدول (2) توزيع اقساط التأمين للأعوام (2011-2002) على محافظ التأمين وبيان نسبة مساهمة كل محافظة الى اجمالي الاقساط علما انه قد تم دمج محافظ التأمين (السيارات، والبحري، والبضائع، والحريق، والهندسي، والحوادث) تحت تسمية التأمين العام.

جدول (2) اقساط التأمين حسب فروع التأمين للأعوام 2011-2002 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	التأمين على الحياة الفردي	النسبة المئوية %	التأمين على الحياة الجماعي	النسبة المئوية %	التأمين العام	النسبة المئوية %	المجموع	النسب
2002	815627	47	656169	37	277421	16	1749217	100
2003	797567	62	307377	24	176571	14	1281515	100
2004	1053088	55	630084	33	241757	12	1924929	100
2005	1555386	44	1099896	31	878882	25	3534164	100
2006	2076592	45	1353066	30	1152595	25	4582253	100
2007	1614997	21	2825630	38	3086030	41	7526657	100
2008	2077832	21	3182681	33	4550114	46	9810627	100
2009	2494130	22	4585033	42	4013218	36	11092381	100
2010	3003031	16	11506747	60	4558814	24	19068592	100
2011	3118276	13	14420010	59	6754893	28	24293179	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات السنوية لشركة التأمين العراقية العامة 2011



المصدر: الاحصائيات السنوية لشركة التأمين العراقية العامة والجدول (3) يبين الاستثمارات المتحققة في شركة التأمين العراقية العامة ونسبة النمو المتحققة للمدة 2002 ولغاية 2011 .

جدول (3) تطور مبالغ الاستثمار خلال السنوات 2002-2011 (بالآلاف الدنانير)

السنة	مبالغ الاستثمار المتحققة	نسبة النمو %
2002	4004457	-
2003	4444608	11
2004	5779530	30
2005	7861358	36
2006	8176186	4
2007	8390228	3
2008	10769009	28
2009	12100000	12
2010	14527465	20
2011	16686118	15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية العامة

ويلاحظ ان الشركة قد استثمرت مبلغ 4004457 الف دينار عام 2002 وحققت عائد من ذلك الاستثمار بواقع 976438 الف دينار اي بنسبة نمو 24%، واستمرت مبالغ الاستثمار المتحققة بالزيادة خلال السنوات اللاحقة وفي عام 2011 الى مبلغ مقداره 16686118 الف دينار وحققت عائد من ذلك الاستثمار بمقدار 1652786 الف دينار اي بنسبة نمو 10% كما مبين في الجدول (4) الذي يوضح بان نسبة العائد الى المبلغ المستثمر كانت متذبذبة ولكنها متجهة نحو الانخفاض خلال السنوات المشار اليها.

جدول (4) تطور مبالغ الاستثمار ومقارنتها بالعوائد للأعوام 2002-2011 (بالآلاف الدنانير)

السنة	اجمالي مبالغ الاستثمار المتحققة	عوائد الاستثمار المتحققة	نسبة العائد الى المبلغ المستثمر %
2002	4004457	976438	24
2003	4444608	861877	19
2004	5779530	1363370	24
2005	7861358	2118238	27

9	763581	8176186	2006
18	١٤٨٠١٩١	٨٣٩٠٢٢٨	2007
13	١٤١٤٣١٠	١٠٧٦٩٠٠٩	2008
16	١٨٨٣١٠٨	١٢١٠٠٠٠	2009
9	١٣٦٤١٧٤	١٤٥٢٧٤٦٥	2010
10	1652786	16686118	2011
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية العامة			

ثانياً : اختبار فرضيات البحث

هناك العديد من الوسائل التي اعتمدها الباحثان لغرض اختبار الفرضيات وهي مصفوفة الارتباط (معاملات الارتباط ((Spearman)) ومنهج معادلة النمذجة الهيكلية (Structural Equation Modeling)، وقد استخدمت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة علاقات الارتباط الموجودة ما بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير المعتمد. أما معادلة النمذجة الهيكلية (SEM) فهي من الأدوات الإحصائية القوية التي لها القابلية على التعامل مع أعداد كبيرة من المتغيرات المستقلة والمعتمدة وكذلك لها القابلية على التعامل مع المتغيرات الكامنة (Latent variables) (غير القابلة للقياس) والتي تتكون بفعل مجموعة من المتغيرات التي يمكن قياسها. فهي أداة أكثر دقة من الانحدار ومن تحليل المسار لأنها لا تستخرج فقط حجم التأثير والمعنوية الإحصائية وإنما تستخرج مدى ملاءمة البيانات للنموذج المقترح للبحث في ضوء عدد من المؤشرات الإحصائية. فهي طريقة تأكيدية أكثر من كونها طريقة استكشافية، لأن الباحث يستخدمها بغية بناء نموذج في ظروف نظام من التأثيرات غير الاتجاهية لمتغير ما على متغير آخر (Golob, 2001). أنها تقنية مستخدمة لتحسين وتحديد نماذج العلاقات الخطية بين المتغيرات. هذه المتغيرات داخل النموذج قد تتضمن كل من المتغيرات القابلة للقياس والمتغيرات الكامنة. فالمتغيرات الكامنة هي تراكيب فرضية لا يمكن قياسها بشكل مباشر. فمعادلة النمذجة الهيكلية باختصار هي بديل أكثر قوة لتحليل الانحدار المتعدد، وتحليل المسار، والتحليل العاملي وتحليل السلاسل الزمنية.

1- الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط (X) وتشجيع الاستثمارات (Y) وتحقيق الإيرادات.

ملخص نتائج البرنامج الإحصائي في جدول (5)

اعتمد في هذا البحث على معامل الارتباط (Spearman) لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والمتمثلة بعلاقات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (زيادة الأقساط) والمتغير المعتمد (تشجيع الاستثمارات والإيرادات). إذ يظهر الجدول (5) مصفوفة معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) بين أبعاد هذه المتغيرات. وقبل الدخول في اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة من الفرضية الرئيسية الأولى، فإن الجدول (5) يشير أيضاً إلى عدد السنوات (10) سنوات ونوع الاختبار (2-tailed). ومختصر (Sig.) في الجدول يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية من غير أن يظهر قيمها. فإذا ظهر وجود علامة (*) أو (***) على معامل الارتباط فإن هذا يعني بأن قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية. وكما هو معروف تكون علاقة الارتباط طردية إذا كان معامل الارتباط موجبا وعكسية إذا كان سالبا وتكون قوية إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكثر من 50% وضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من 50%.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:-

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط والاستثمارات.
يظهر جدول (5) مصفوفة الارتباط بأن هنالك علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين زيادة الأقساط (X) والاستثمارات (Y). إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين البعدين (0.988). وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية الفرعية (1). وهذا يدل على أن الشركة عينة البحث تدرك بأهمية زيادة الأقساط بأنه سوف تسهم في تشجيع الاستثمارات وهذا واضح من خلال قوة التلازم والارتباط بين أبعاد البحث.

ب- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة الأقساط والإيرادات.
يظهر جدول (5) مصفوفة الارتباط بأن هنالك علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) بين زيادة الأقساط (X) والإيرادات (Z). إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين البعدين (0.527). وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية الفرعية (2). وهذا يدل على أن الشركة عينة البحث تدرك بأهمية إن زيادة الأقساط سوف تحقق للشركة من خلال تشجيع الاستثمارات على إيرادات عالية وهذا واضح من خلال قوة التلازم والارتباط بين أبعاد البحث.

وتجدر الإشارة انه لا يوجد علاقة ارتباط ضعيفة وكما ذكرنا يتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط تكون علاقة الارتباط طردية اذا كان معامل الارتباط موجبا وعكسية اذا كان سالبا وتكون قوية اذا كانت قيمة معامل الارتباط اكثر من 50% وضعيفة اذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من 50% .

الجدول (5) علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

Correlations

			X	Y	Z
Spearman's rho	X	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	1.000 . 10		
	Y	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	.988** .000 10	1.000 . 10	
	Z	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	.527* .017 10	.515* .028 10	1.000 . 10

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط (X) وتشجيع الاستثمارات (Y) وتحقيق الإيرادات (Z)

وتتبع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين وعلى وفق الآتي:-

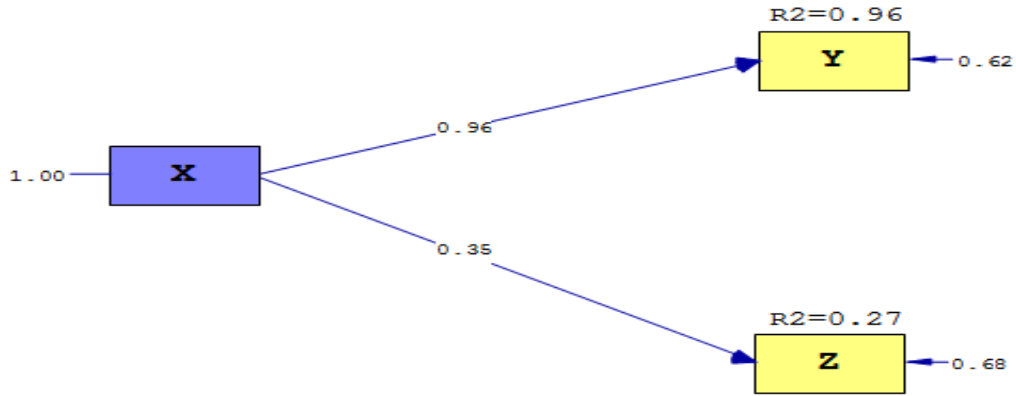
أ- الفرضية الفرعية الأولى (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط وتشجيع الاستثمارات) .

ب- الفرضية الفرعية الثانية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط وتحقق الإيرادات).

لغرض اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية فإن الدراسة سوف تعتمد على الأنموذج الهيكلي باستعمال نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) ومن خلال استعمال البرنامج الإحصائي (LISREL 8.8) وهي أداة قوية، وتقنية النمذجة لها القابلية على التعامل مع أعداد كبيرة من المتغيرات المستقلة والمعتمدة، وكذلك لها القابلية للتعامل مع المتغيرات الكامنة (Latent variables) (غير المقاسة) التي تتكون بفعل مجموعة من المتغيرات التي يمكن قياسها. فالانحدار، والمعادلات الأنية (مع أو بدون أخطاء الارتباط)، وتحليل المسار والتحليل العاملي والنماذج السببية كلها حالة خاصة من نمذجة المعادلة الهيكلية. إنها تقنية مستعملة لتخمين وتحديد نماذج العلاقات الخطية بين المتغيرات. هذه المتغيرات داخل الأنموذج قد تتضمن كل من المتغيرات القابلة للقياس والمتغيرات الكامنة. فالمتغيرات الكامنة هي تراكيب فرضية لا يمكن قياسها بشكل مباشر. ويتكون الأنموذج الهيكلي من مجموعة من المتغيرات المستقلة والمعتمدة، إذ ترتبط هذه المتغيرات المستقلة مع المتغيرات المعتمدة من خلال سهم ذي اتجاه واحد (مسارات الانحدار). ويستعمل الأنموذج الهيكلي للتأكد من ملائمة نموذج الدراسة مع البيانات المستعملة. ويتم الحكم على ملائمة النموذج الهيكلي من خلال مؤشرات الملائمة وتنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة والتي يتم قبول الأنموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوءها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة، لكن هذه المؤشرات لا تحكم على صحة الفرضيات بل يتم التأكد من خلال المعاملات الموجودة على الأسهم سواء بين المتغيرات المستقلة أو المعتمدة (معاملات بيتا المعيارية).

ويعرض الشكل (2) والشكل (3) مسارات الانحدار وقيم (R^2) وقيم (F) وقيم (t) لاختبار نموذج العلاقات الافتراضية، واللذان يوضحان تأثير المتغير المستقل زيادة الأقساط (X) وبعدي الاستثمارات (Y) والإيرادات (Z). كما يتضمن أسفل الشكل عرضاً لمؤشرات جودة المطابقة التي تبين ملائمة البيانات للعلاقات المفترضة، وكما يلاحظ من خلال هذه المؤشرات أن هناك حالة مطابقة جيدة بين البيانات والعلاقات المفترضة للبحث. إذ يلاحظ أن قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية بلغت أقل من (5) وهذا يقع ضمن متطلبات الحد المقبول. أما قيمة (RMSEA) وبقية المؤشرات فهي مقبولة أيضاً، (RMSEA=0.089, CIF=0.95, NFI=0.91, GFI=0.93).

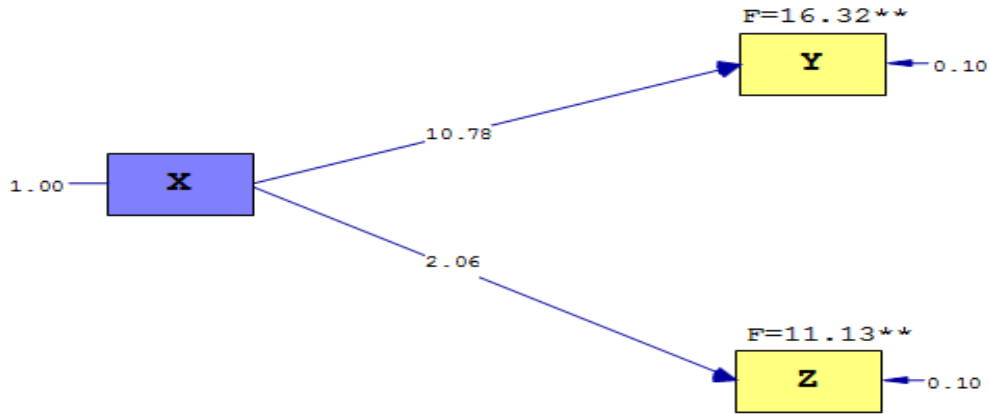
أما الأسهم ذات الاتجاه الواحد من المتغير المستقل إلى المتغيرات المعتمدة فتتمثل علاقة التأثير الموجودة والتي تسمى بالمعاملات المعيارية (تستعمل لاختبار الفرضيات). وعند الرجوع إلى الشكل (2) فإنه يتضمن مسارين انحداريين يعكس فرضيتين من الفرضية الرئيسية الثانية، إذ نجد إن المسارين الانحداريين كانا ذا تأثير ودلالة معنوية، أما الشكل (3) فيبين قيم (F و t) للاستدلال على معنوية معاملات الانحدار المعيارية الموجودة في الشكل (2)، أما الجدول (6) يوضح تلك المسارات بشكل أدق.



Chi-Square=15.23, df=9, RMSEA=0.089,
CIF=0.95, NFI=0.91, GFI=0.93

الشكل (2)

قيم بيتا المعيارية ومعامل التفسير (R^2) الخاصة بفرضيات البحث
وفق أسلوب معادلة النمذجة الهيكلية
(المصدر: من إعداد الباحثين)



Chi-Square=15.23, df=9, RMSEA=0.089,
CIF=0.95, NFI=0.91, GFI=0.93

الشكل (3)

قيم (t) و (F) الخاصة بفرضيات البحث وفق أسلوب معادلة النمذجة الهيكلية
(المصدر من إعداد الباحثين)

الجدول (6)

قيم مسارات الانحدار ومعاملات الانحدار وقيم (t) و (R^2) و قيمة F للفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية

الفرضية الرئيسية الثانية	المسارات الانحدارية	معاملات الانحدار	قيم t	قيمة R^2 و F
الفرضية الفرعية 1	$Y \leftarrow X$	0.96	10.78*	$R^2=0.96$ $F= 16.32^{**}$
الفرضية الفرعية 2	$Z \leftarrow X$	0.35	2.06*	$R^2=0.27$ $F= 11.16^{**}$

المصدر: من إعداد الباحثين

ويظهر من جدول نتائج تحليل الانحدار بأن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) بين زيادة الأقساط (X) وتشجيع الاستثمارات (Y). إذ بلغت قيمة معامل بيتا المعيارية (0.96). وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (16.32) وهي معنوية عند مستوى (1%) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، أما معامل التحديد فقد بلغ (96%). وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية الفرعية (1) (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط وتشجيع الاستثمارات).

ويظهر من جدول نتائج تحليل الانحدار أيضاً بأن هنالك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) بين زيادة الأقساط (X) وتحقيق الإيرادات (Z). إذ بلغت قيمة معامل بيتا المعيارية (0.35). وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.16) وهي معنوية عند مستوى (1%) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، أما معامل التحديد فقد بلغ (27%). وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية الفرعية (2) (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين زيادة الأقساط وتحقيق الإيرادات).

بالرغم من ان قيمة R^2 كانت 27% فقط وهي اقل من قيمة الفرضية الفرعية الاولى الا ان هذا لا يمنع من وجود تأثير معنوي بين زيادة الاقساط وتحقيق الإيرادات ، اي بمعنى اخر ان نسبة 27% تفسر زيادة الاقساط في تحقيق الإيرادات و 73% لتأثيرات اخرى.

المبحث الثالث الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

على ضوء الدراسة النظرية ونتائج اختبار الفرضيات تم التوصل الى ما يلي:

- 1- ان التأمين له دور اقتصادي لا يستهان به، إذ يعتبر أحد مقومات الاقتصاد الوطني، فهو وسيلة لتشجيع الصادرات و تسهيل الائتمان والحد من التضخم والمساهمة باستمرار العملية الانتاجية والتعويض عن الخسائر ، وبالتالي فإن للتأمين دوراً هاماً في تخطيط وتنمية الاقتصاد الوطني.
- 2- تبين نتائج التحليل للمدة المدروسة 2002-2011 ان هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نمو الاقساط وزيادة الاستثمارات وتحقيق الايرادات . ولاشك ان الاتجاه المعاكس يقف عائقاً ام شركات التأمين في اداء دورها الاقتصادي والاجتماعي
- 3- ان مشكلة انخفاض الثقافة التأمينية يبقى عائقاً امام تطوير هذا القطاع وذلك لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- ضعف المركز المالي لشركات التأمين حيث يبلغ رأسمال شركة التأمين العراقية العامة عينة البحث والتي تعد من الشركات الحكومية الرائدة في العراق مليار دينار عراقي وهذا المبلغ لا يمكن ان يتحمل تغطية مخاطر مشروعات اقتصادية كبرى تصل الى مليارات الدولارات وهذا يعد عاملاً كابحاً لنشاط التأمين مستقبلاً مما يزيد من محدودية الشركات على المنافسة وقبول المخاطر وضعف معدلات احتفاظها بالأقساط محلياً .
- 5- عدم تطوير وتحديث الاغطية التأمينية في شركات التأمين والاعتماد على الاغطية التقليدية. فضلا عن عدم الاهتمام الكافي بتطوير مهارات الافراد.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل لها البحث يمكننا ان نورد التوصيات التالية:-

- 1- العمل على تعزيز الدور الايجابي في النواحي الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة المؤمن لهم عن طريق تحسين جودة المنتج التأميني وتحديث او تطوير اغطية التأمين في مجالات التأمين مثل التأمين التقاعدي الادخاري و التأمين على الاستثمارات ، وليس فقط الاعتماد على انواع التأمين التقليدية فضلا عن تعزيز الثقافة التأمينية بالمشاركة فيما بين جميع المعنيين والقائمين على القطاع التأميني في العراق.
- 2- تقرر من الدولة الزامية التأمين سيما لأصحاب المشاريع الصناعية والمعمارية ضمانا لاستمرار العملية الانتاجية . فضلا عن زيادة النسب المسموح بها لشركات التأمين في استثمار اموالها في المجال الصناعي كونه يشكل القاعدة الاساسية للتنمية الشاملة.
- 3- زيادة دعم راس مال شركات التأمين من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية.
- 4- العمل على تطوير مهارات العاملين من خلال الدورات التدريبية في المجال التأميني بحيث تصبح امكانياتهم تلائم الواقع الحالي لسوق العراق ولاشك ان هذا يعد عنصراً هاماً في نشر الوعي التأميني
- 5- القيام بدراسات تحليلية مفصلة لبعض البلدان ذات الظروف الاقتصادية المشابهة للعراق والتي تتفوق في المجال التأميني بهدف الاستفادة من تجارب تلك البلدان للنهوض بقطاع التأمين ، وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي .

المصادر باللغة العربية

- 1) السيفي، بديع احمد، "الوسيع"، ج1، الديوان للطباعة، بغداد، 2006.
- 2) مرزوة، سعيد عباس، "التأمين النظرية والممارسة"، ط1، بغداد 2006.
- 3) عنبر، فالح عبد الباقي وآخرون، "إدارة التأمين"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
- 4) مرزوة، سعيد عباس، "أفاق تطوير قطاع التأمين في العراق"، جريدة الصباح، العدد 1781، الأحد 27 أيلول 2009.
- 5) عزيز، فؤاد عبد الله، "التأمين في العراق الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة التأمين العربي، العدد 86، 2005.
- 6) كمال، مصباح "مقاربة لتاريخ التأمين في العراق ملاحظات أولية" مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد 328، 2008.
- 7) الحكيم، صديق، مقال بعنوان "اهمية التأمين واثاره في الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر"، <http://www.alta2meen.com/2011/11/01>
- 8) أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير، 2001. <http://islamfin.go-forum.net/t1095-topic>
- 9) الاخبار الاقتصادية "شركات اهلية: تقوم بالتأمين على كل شيء ماعدا الشورجة فهي خارج المواصفات الدنيا" العراق، 2011/9/21. <http://www.iraqdirectory.com/DisplayNewsAr.aspx?id=16913>
- 10) محمد، يرقى "دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير، 2007. <http://www.4shared.com/rar/MvarWccu/.html>
- 11) حسن، احمد السيد عبد اللطيف، بحث بعنوان "التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته" 1997. www.fakieh-rdc.org/images/42802.pdf

المصادر باللغة الاجنبية

-Deepan, Babbu, "**Role of Insurance in Economic Development**" 2010

1)

<http://sitetodd.com/2010/02/17/role-of-insurance-in-economic-development>

2) Ali, Khan, "**Importance of Insurance in Our Economy**"

Zulfiqar Articles

http://www.efuinsurance.com/newsletter/pdf/issue95_96_pdf/importance_insurance.pdf

3) Ghosal, Monalisa "**Role of insurance in Economic Development of India**"

ZENITH International Journal of Business Economics & Management Research Vol.2 Issue 7, July 2012,

http://zenithresearch.org.in/images/stories/pdf/2012/JULY/ZIBEMR/7_ZIBEMR_vol2_issue7_july2012.pdf